LAW: Chapter 3

Chapter 3: The U.S. Legal System

Jurisdiction

(أنواع من الولاية القضائية)أصلى مقابل اختصاص الاستئناف

في هذه المحاكم الابتدائية، أو المحاكم المختصة أصلا، لديها القدرة على الاستماع والبت في الحالات عند أول دخول النظام القانوني معظم أنظمة محكمة الولاية تشير إلى المحاكم محاكمة في محاكم من حجات المحاكم، والأحزاب تقديم الأدلة والشهود استدعاءهم للشهادة ويدعو النظام الفيدرالي لهم محاكم المقاطعات عادية أو محاكم مقاطعة

ORIGINAL VERSUS APPELLATE JURISDICTION (Types of Jurisdiction)

Trial courts, or courts of original jurisdiction, have the power to hear and decide cases when they first enter the legal system. In these courts, the parties present evidence and call witnesses to testify. Most state court systems refer to trial courts as courts of common pleas or county courts. The federal system calls them district courts.

محاكم استننافية، أو محاكم الاستنناف، لديها القدرة على مراجعة القرارات القضائية السابقة لتحديد ما إذا كانت المحاكم محاكمة أخطأت في بدلا من ذلك، قضاة الاستنناف مراجعة نسخ من محاضر جلسات المحكمة وتعتبر في محاكم الاستنناف لا يحملون المحاكمات قراراتهم بعض الأحيان المرافعات الشفوية والخطية الإضافية من كل طرف

Courts of appellate jurisdiction, or appellate courts, have the power to review previous judicial decisions to determine whether trial courts erred in their decisions. Appellate courts do not hold trials. Rather, appellate judges review transcripts of trial court proceedings and occasionally consider additional oral and written arguments from each party.

تتعامل محاكم الاستئناف بالأساس مع مسائل القانون ، وليست مسائل الوقائع. مسألة قانونية هي مسألة تتعلق بتفسير أو تطبيق القانون. في المقابل ، مسألة الحقيقة هي سؤال حول حدث أو سمة في القضية. على سبيل المثال ، ما إذا كان طالب صرخة مخالفات عنصرية في حرم جامعي هو مسألة حقيقة. من ناحية أخرى ، ما إذا كان التعديل الأول يحمي حق الطالب في إهانة الافتراءات العرقية هو مسألة قانونية

Appellate courts handle primarily questions of law, not questions of fact. A question of law is an issue concerning the interpretation or application of a law. In contrast, a question of fact is a question about an event or characteristic in a case. For example, whether a student yelled racial slurs on a college campus is a question of fact. On the other hand, whether the First Amendment protects the student's right to utter racial slurs is a question of law.

يمكن للقضاة فقط أن يقرروا مسائل القانون. يتم تحديد أسئلة الواقع في المحكمة الابتدائية. في محاكمة على هيئة محكمة (محاكمة بدون هيئة محلفين) ، يقرر القاضي الأسئلة الواقعية. ومع ذلك ، يمكن هيئة محلفين ، تقرر هيئة المحلفين الأسئلة الواقعية. ومع ذلك ، يمكن لمحاكم الاستئناف أن تنقض قرارات محاكم الموضوع بشأن المسائل الواقعية ، ولكن فقط عندما تكون النتيجة التي توصلت إليها محكمة لمحاكم الاستئناف أن تنقض قرارات محاكم الموضوع خاطئة بشكل واضح أو عندما لا تدعم أدلة المحاكمة استئتاج محكمة الموضوع

Only judges can decide questions of law. Questions of fact are determined in the trial court. In a bench trial (a trial with no jury), the judge decides questions of fact; in a jury trial, the jury decides questions of fact. Appellate courts can, however, overrule trial courts' decisions on questions of fact, but only when the trial court's finding was clearly erroneous or when no trial evidence supports the trial court's finding.

ا المبدأ القانوني: تسمى المحكمة التي تنظر فيها الدعوى للمرة الأولى محكمة الاختصاص الأصلية ، وتسمى المحكمة التي يُستأنف فيها قرار صادر عن تلك المحكمة محكمة الاختصاص الاستئنافي

Legal Principle: The court in which a case is first heard is called the court of original jurisdiction, and the court to which a decision made by that court is appealed is called the court of appellate jurisdiction.

اختصاص على الأشخاص والممتلكات

في الاختصاص الشخصي (حرفياً ، "الاختصاص القضائي على الشخص") هي سلطة المحكمة في إصدار قرار يؤثر على حقوق الأشخاص المعينين أمام المحكمة. وعموما ، فإن سلطة المحكمة في ممارسة اختصاصها لا تمتد إلا على منطقة جغرافية محددة. في نظام محكمة الولاية ، تمتد الولاية القضائية للمحكمة عادةً إلى حدود الولاية. في النظام الاتحادي ، من ناحية أخرى ، تمتد ولاية كل محكمة عبر منطقتها الجغرافية

JURISDICTION OVER PERSONS AND PROPERTY

In personam jurisdiction (literally, "jurisdiction over the person") is a court's power to render a decision affecting the rights of the specific persons before the court. Generally, a court's power to exercise in personam jurisdiction extends only over a specific geographic region. In the state court system, a court's in personam jurisdiction usually extends to the state's borders. In the federal system, on the other hand, each court's jurisdiction extends across its geographic district.

تكتسب المحكمة باختصاص الشخص المعني (المدعي) عندما ترفع دعوى قضائية أمام المحكمة. تكتسب المحكمة الاختصاص القضائي على الشخص الذي يقاضيه المدعي (المدعى عليه) عندما يعطيه نسخة من الشكوى والاستدعاء. تحدد الشكوى الأساس الوقائعي والقانوني للدعوى والإغاثة التي يطلبها المدعي. أمر الاستدعاء هو أمر محكمة يقوم بإبلاغ المدعى عليه بالدعوى القانونية ويشرح آيفية ومتى يرد على الشكوى

A court acquires in personam jurisdiction over a person (the plaintiff) when she files a lawsuit with the court. The court acquires jurisdiction over the person the plaintiff is suing (the defendant) when it gives him a copy of the complaint and a summons. The complaint specifies the factual and legal basis for the lawsuit and the relief the plaintiff seeks. The summons is a court order that notifies the defendant of the lawsuit and explains how and when to respond to the complaint.

خدمة العملية هي الإجراء الذي تقدم به المحاكم هذه المستندات للمتهمين. تقليديا ، تستخدم المحاكم الخدمة الشخصية: يقوم موظف من المحكمة بتسليم الاستدعاء والشكوى إلى المدعى عليه. ومع ذلك ، استخدمت المحاكم في الآونة الأخيرة أساليب أخرى للخدمة ، بما في ذلك الخدمة السكنية ، حيث يترك ممثل المحكمة الاستدعاء والشكوى مع شخص بالغ مسؤول في منزل المدعى عليه ، والخدمة عن طريق البريد المعتمد أو العادى

Service of process is the procedure by which courts present these documents to defendants. Traditionally, courts use personal service: An officer of the court hands the summons and complaint to the defendant. Recently, however, courts have employed other methods of service, including residential service, in which a court representative leaves the summons and complaint with a responsible adult at the defendant's home, and service by certified or ordinary mail.

بالاختصاص الموضوعي الموضوعية هي سلطة المحكمة في سماع أنواع معينة من القضايا. معظم البلدان الصناعية لديها نظام محاكم واحد ، مع المولاية الموضوعية هي سلطة المحكمة في سماع أنواع معينة من القضايا. معظم البلدان المقابل ، لدى الولايات المتحدة نظام المحاكم التي لديها سلطة الاستماع إلى كل من قضايا القانون الوطني وقضايا القانون المحلي في المقابل ، لدى الولايات المتحدة نظام محاكم ولاية وفدرالية. قد تقع الحالات تحت ولاية الولاية أو الولاية القضائية المحصرية أو الاختصاص المتزامن

SUBJECT-MATTER JURISDICTION

Subject-matter jurisdiction is a court's power to hear certain kinds of cases. Most industrialized countries have a single court system, with courts that have the power to hear both national law cases and local law cases. In contrast, the United States has both a state and a federal court system. Subject-matter jurisdiction determines which court system may hear a particular case. Cases may fall under state jurisdiction, exclusive federal jurisdiction, or concurrent jurisdiction.

الولاية القضائية الاتحادية الحصرية. يتمتع نظام المحاكم الفدرالية بالولاية القضائية الحصرية على عدد قليل جدا من الحالات: حالات العذر ، وقضايا الإفلاس ، والمحاكمات الجنائية الفيدرالية ، والدعاوى القضائية التي تقاضي فيها دولة ما دولة أخرى ، ومطالبات ضد الولايات المتحدة ، والقضايا المتعلقة بحقوق التأليف والنشر الفيدرالية أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية. بالإضافة إلى ذلك ، تتمتع المحاكم الفدرالية بالاختصاص الحصري على المطالبات الناشئة بموجب القوانين الفيدرالية التي تحدد الولاية القضائية الاتحادية الحصرية

Exclusive Federal Jurisdiction. The federal court system has exclusive jurisdiction over very few cases: admiralty cases, bankruptcy cases, federal criminal prosecutions, lawsuits in which one state sues another state, claims against the United States, and cases involving federal copyrights, patents, or trademarks. Additionally, federal courts have exclusive jurisdiction over claims arising under federal statutes that specify exclusive federal jurisdiction.

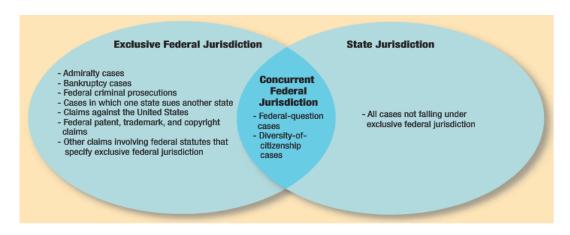
سلطة القضاء في الولاية. نظام محكمة الولاية لديها مجموعة واسعة من الاختصاص. تتمتع محاكم الولايات بسلطة الاستماع إلى جميع القضايا التي لا تدخل في نطاق السلطة القضائية الحصرية لنظام المحاكم الفدرالية. تملك محاكم الولايات أيضًا سلطة قضائية حصرية على قضايا معينة ، مثل القضايا المتعلقة بالتبني والطلاق. معظم الحالات ، لذلك ، تقع تحت محكمة سلطة قضاء الولاية

State Jurisdiction. The state court system has a broad range of jurisdiction; state courts have the power to hear all cases not within the exclusive jurisdiction of the federal court system. State courts also have exclusive jurisdiction over certain cases, such as cases concerning adoption and divorce. <u>Most cases</u>, therefore, fall under state court jurisdiction.

تحت اختصاص محكمة الولاية لأن موضوعها - المسؤولية عن المنتج والإهمال - لم يضع القضية تحت Caterpillar تندرج حالة الاختصاص الحصري لنظام المحاكم الفدرالية

The Caterpillar case fell under state court jurisdiction because its subject matter—product liability and negligence—did not place the case under the exclusive jurisdiction of the federal court system.

أقسام الموضوع - الاختصاص القضائي Subject-Matter-Jurisdiction Divisions



الولاية القضائية الاتحادية المتزامنة. الولاية القضائية الفدرالية المتزامنة تعني أن كل من محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية لها اختصاص قضائي في قضية ما. تغطي الولاية القضائية المتزامنة نوعين من القضايا: القضايا المتعلقة بالموضوع الاتحادي وتنوع المواطنة. تتطلب قضايا الأسئلة الفيدرالية تفسيراً لدستور الولايات المتحدة ، أو لائحة اتحادية ، أو معاهدة فيدرالية. على سبيل المثال ، لنفترض أن المدعي يدعي أن قانون تمويل حملة فلوريدا ينتهك حقوقه في حرية التعديل في التعديل الأول. ولأن هذه القضية تثير مسألة فيدرالية ، فإنها تندرج تحت الولاية القضائية . المتزامنة ، وتمتلك كل من محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية سلطة الاستماع إليها

Concurrent Federal Jurisdiction. Concurrent federal jurisdiction means that both state and federal courts have jurisdiction over a case. Concurrent jurisdiction covers two types of cases: <u>federal-question</u> and <u>diversity-of-citizenship cases</u>. Federal-question cases require an interpretation of the United States Constitution, a federal statute, or a federal treaty. For example, suppose a plaintiff alleges that a Florida campaign financing law violates his First Amendment free speech rights. Because this case raises a federal question, it falls under concurrent jurisdiction, and both state and federal courts have the power to hear it.

LAW: Chapter 3

Legal Principle: Concurrent jurisdiction exists whenever there is a federal question or diversity of citizenship and at least \$75,000 at issue.

مكان الدعوى

يحدد المكان أي المحاكم الابتدائية في النظام ستستمع إلى القضية. مكان الدعوى عبارة عن موقع جغرافي تحدده القوانين الأساسية لكل ولاية

Venue

Venue determines which trial court in the system will hear the case. Venue is a matter of geographic location determined by each state's statutes.

Legal Principle: Venue is appropriate in the county where the defendant resides or where the incident took place over which the lawsuit arose.

هيكل نظام المحكمة

النظام الفيدرالي المحكمة

يستمد نظام المحاكم الفدرالية صلاحياته من المادة الثالثة ، القسم ٢ ، من دستور الولايات المتحدة ، ويتكون من ثلاثة مستويات رئيسية: محاكم الموضوع ، ومحاكم الاستئناف الوسيطة ، والمحاكم النهائية

The Structure of the Court System

THE FEDERAL COURT SYSTEM

The federal court system derives its power from Article III, Section 2, of the U.S. Constitution and consists of three main levels: trial courts, intermediate appellate courts, and the court of last resort.

المحاكم الابتدائية الاتحادية. في نظام المحاكم الفدرالية ، محاكم الموضوع ، أو المحاكم ذات الاختصاص الأصلي ، هي محاكم المقاطعات الأمريكية. الولايات المتحدة لديها ٩٤ منطقة. لكل مقاطعة محكمة محاكمة واحدة على الأقل ذات اختصاص قضائي عام. تتمتع المحاكم ذات الاختصاص العام بسلطة الاستماع إلى مجموعة واسعة من القضايا ويمكنها منح أي نوع من أنواع العلاج تقريبًا. تقريبًا كل حالة في النظام الفيدرالي تبدأ في واحدة من هذه المحاكم

Federal Trial Courts. In the federal court system, the trial courts, or courts of original jurisdiction, are U.S. district courts. The United States has 94 districts; each district has at least one trial court of general jurisdiction. Courts of general jurisdiction have the power to hear a wide range of cases and can grant almost any type of remedy. Almost every case in the federal system begins in one of these courts.

ومع ذلك ، لا يبدأ عدد صغير من القضايا في محاكم الموضوع ذات الاختصاص العام. بالنسبة للحالات المتعلقة بموضوع معين ، أنشأ الكونغرس محاكم الاستنناف الخاصة بها قضايا التي أنشأ الكونغرس محاكم الاستنناف الخاصة بها قضايا . الإفلاس والمطالبات ضد حكومة الولايات المتحدة وقضايا التجارة الدولية والجمارك والنزاعات حول بعض العيوب الضريبية

A small number of cases, however, do not begin in trial courts of general jurisdiction. For cases concerning certain subject matter, Congress has established special trial courts of limited jurisdiction. The types of cases for which Congress has established these special trial courts include bankruptcy cases, claims against the U.S. government, international trade and customs cases, and disputes over certain tax deficiencies.

محاكم الاستنناف المتوسطة. تشكّل محاكم الاستنناف في الولايات المتحدة المستوى الثاني من المحاكم في النظام الفيدرالي. الولايات المتحدة لديها ١٢ دائرة ، بما في ذلك دائرة لمقاطعة كولومبيا. تستمع كل دائرة دائرية إلى دعاوى استنناف من محاكم المقاطعات في . منطقتها الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن محكمة الاستناف الفيدرالية تنظر في الطعون المقدمة من الوكالات الإدارية الحكومية

Intermediate Courts of Appeal. The U.S. circuit courts of appeal make up the second level of courts in the federal system. The United States has 12 circuits, including a circuit for the District of Columbia. Each circuit court hears appeals from district courts in its geographic area. Additionally, a federal circuit court of appeals hears appeals from government administrative agencies.

محكمة الملجأ الأخير. المحكمة العليا في الولايات المتحدة هي محكمة الاستئناف النهائية في النظام الفيدرالي. تسعة قضاة ، الذين لديهم تعيينات مدى الحياة ، يشكلون المحكمة العليا

The Court of Last Resort. The U.S. Supreme Court is the final appellate court in the federal system. Nine justices, who have lifetime appointments, make up the high court.

تنظر المحكمة العليا الأمريكية في الطعون في القضايا من محكمة الملاذ الأخير في نظام الدولة. غير أن المحكمة لن تنظر في قضايا تنظر في مسائل قانون دولة خالص. كما تعمل المحكمة كمحكمة تجريبية في حالات نادرة. يختلف هيكل وطريقة عمل نظام المحكمة العليا في الولايات المتحدة عن هيكل المحاكم المماثلة في الدول الأخرى ، كما يوضح مربع مقارنة قانون الدول الأخرى

The U.S. Supreme Court hears appeals of cases from the court of last resort in a state system. The Court will not, however, hear cases considering questions of pure state law. The Court also functions as a trial court in rare occasions. The structure and functioning of the U.S. Supreme Court system differ from those of similar courts in other countries, as the Comparing the Law of Other Countries box illustrates.

نظام الدولة المحكمة

لا يوجد هيكل محاكم موحد للدولة لأن كل ولاية قد وضعت نظامها القضائي الخاص بها. ومع ذلك ، فإن معظم الولايات لديها هيكل مماثل الهيك نظام المحاكم الفدر البة.

STATE COURT SYSTEMS

No uniform state court structure exists because each state has devised its own court system. Most states, however, have a structure similar to the federal court system's structure.

LAW: Chapter 3

United States Tax Court of Federal Claims United States Court of Trademarks Trademarks Claims United States Court of Trademarks Court of Veterans Claims United States Court of SEC, etc.) United States Court of Trademarks Court of Sec, etc.)

The Federal Court System نظام المحكمة الاتحادية

محاكم محاكمة الدولة. في أنظمة محاكم الولايات ، تبدأ معظم القضايا في محكمة الموضوع ذات الاختصاص العام. كما هو الحال في النظام الفيدرالي ، تتمتع محاكم محاكم الولاية ذات الاختصاص العام بسلطة الاستماع إلى جميع القضايا التي يكون لنظام محاكم الدولة اختصاصها باستثناء الحالات التي أقامت فيها الدولة محاكم محاكمة خاصة ذات نطاق محدود

State Trial Courts. In state court systems, most cases begin in a trial court of general jurisdiction. As in the federal system, state trial courts of general jurisdiction have the power to hear all cases over which the state court system has jurisdiction except those cases for which the state has established special trial courts of limited jurisdiction.

محاكم الاستنناف المتوسطة. توجد محاكم الاستنناف الوسيطة ، والتي تشبه محاكم الاستنناف الفيدرالية ، في حوالي نصف الولايات. وعادةً ما تتمتع هذه المحاكم باختصاص واسع ، حيث تنظر في دعاوى الاستنناف من المحاكم العامة والولاية القضائية المحدودة ، وكذلك من الهيئات الإدارية الحكومية. كما تختلف أسماء هذه المحاكم من دولة إلى أخرى ، ولكن معظم الولايات تسميها محاكم الاستنناف أو المحاكم العليا العليا

Intermediate Courts of Appeal. Intermediate courts of appeal, analogous to federal circuit courts of appeal, exist in approximately half the states. These courts usually have broad jurisdiction, hearing appeals from courts of general and limited jurisdictions, as well as from state administrative agencies. The names of these courts also vary by state, but most states call them courts of appeal or superior courts.

محاكم اللجوء الأخير. الاستننافات من محاكم الاستنناف المتوسطة في الولايات تؤدي القضايا إلى محكمة الولاية النهائية. معظم الدول تسمى هذه المحكمة المعتناف. وبما أن نصف الولايات تقريباً تفتقر إلى محاكم الاستنناف المتوسطة ، فإن الطعون المقدمة من محاكم الموضوع في هذه الولايات تذهب مباشرة إلى محكمة الولاية النهائية

Courts of Last Resort. Appeals from the state intermediate courts of appeal lead cases to the state court of last resort. Most states call this court the supreme court, although some states refer to it as the court of appeals. Because approximately half the states lack intermediate courts of appeal, appeals from trial courts in these states go directly to the state court of last resort.

متطلبات عتبة

قبل أن تصل القضية إلى المحكمة ، يجب أن تستوفي ثلاثة متطلبات. تضمن هذه المتطلبات أن المحاكم لا تنظر إلا في القضايا التي تتطلب حكماً قضائياً. المتطلبات الثلاثة هي الوقوف أو الحالة أو الجدل والنضج

Threshold Requirements

Before a case makes it to court, it must meet three threshold requirements. These requirements ensure that courts hear only cases that genuinely require adjudication. The three requirements are standing, case or controversy, and ripeness.

النفوذ

الشخص الذي له الحق القانوني في رفع الدعوى في المحكمة يقف (أو يقف للمقاضاة). لكي يكون الشخص واقفاً ، يجب أن تؤثر عليه نتيجة القضية شخصياً. على سبيل المثال ، إذا كنت توظف منسفًا لقص العشب الخاص بك كل أسبوع وفشلت في الظهور كل أسبوع ، فستكون لديك دعوى لمقاضاة منسق الحدائق. ولكن إذا كان صديقك قد استأجر مخطّط الحدائق لقطع جز العشب ، فإنك تفتقر إلى المكان المناسب لمقاضاة صديقك لأنه ليس لديك مصلحة شخصية في نتيجة القضية. يشترط النظام القانوني الأمريكي أن يكون للمدعى مصلحة شخصية في نتيجة القضية في نتيجة القضية لأن النظرية الشخصية للمدعى ، حسب النظرية ، تحفزها على تقديم أفضل حالة ممكنة. تخضع المتطلبات الدائمة للتقاضي المتكرر عند مقاضاة المواطنين لفرض تطبيق القوانين البيئية

STANDING

A person who has the legal right to bring an action in court has standing (or standing to sue). For a person to have standing, the outcome of a case must personally affect him or her. For example, if you hire a landscaper to mow your lawn every week and she fails to show up every other week, you have standing to sue your landscaper. But if your friend hired the landscaper to mow his lawn, you lack the standing to sue on your friend's behalf because you do not have a personal stake in the outcome of the case. The American legal system requires that a plaintiff have a personal stake in the outcome of the case because, the theory goes, the plaintiff's personal stake stimulates her to present the best possible case. Standing requirements are subject to frequent litigation when citizen groups sue to enforce environmental laws.

حالة أو جدال

ويضمن شرط الجدل أو الجدل (أو الجدل القضائي) عدم قيام المحكمة بتقديم آراء استشارية. هناك ثلاثة معايير ضرورية للحالة أو الجدل

CASE OR CONTROVERSY

The case or controversy (or justiciable controversy) requirement ensures that court do not render advisory opinions. Three criteria are necessary for a case or controversy to exist.

أولاً ، يجب أن تكون العلاقة بين المدعي والمدعى عليه سلبية. ثانياً ، يجب أن تؤدي الأعمال الفعلية أو المهددة من جانب واحد على الأقل من الطرفين إلى نزاع قانوني فعلي. ثالثًا ، يجب أن تتمتع المحاكم بالقدرة على اتخاذ قرار من شأنه حل النزاع. بعبارة أخرى ، يمكن للمحاكم إصدار أحكام نهائية تحل المشاكل القائمة ؛ لا يمكنهم تقديم أحكام حول مواقف افتراضية

First, the relationship between the plaintiff and the defendant must be adverse. Second, actual or threatened actions of at least one of the parties must give rise to an actual legal dispute. Third, courts must have the ability to render a decision that will resolve the dispute. In other words, courts can give final judgments that solve existing problems; they cannot provide rulings about hypothetical situations.

(النضج)النضج

ترتبط متطلبات الحالة أو الجدل ارتباطًا وثيقًا بمتطلب النضوج. تكون الحالة ناضجة إذا كان قرار القاضي قادرًا على التأثير على الطرفين على الفور. عادة ما تنشأ مسألة النضج عندما يدعي أحد الأطراف أن القضية موضوعية - بعبارة أخرى ، لا فائدة من نظر المحكمة في القضية لأنه لا يوجد حكم يمكن أن يؤثر على الوضع بين الطرفين

RIPENESS (maturity)

The case or controversy requirement is closely linked to the ripeness requirement. A case is ripe if a judge's decision is capable of affecting the parties immediately. Usually the issue of ripeness arises when one party claims that the case is moot—in other words, there is no point in the court's hearing the case because no judgment can affect the situation between the parties.

المبدأ القانوني: قبل أن يتم الاستماع إلى قضية ما ، يجب أن تستوفي متطلبات العتبة الثلاث الخاصة بالوقوف أو القضية أو الجدل والنضج

Legal Principle: Before a case can be heard, it must meet the three threshold requirements of standing, case or controversy, and ripeness.

(الحالة)خطوات في التقاضي المدني

نظام التقاضي الأمريكي هو نظام خصم: محقق حقائق محايد - قاض أو هيئة محلفين - يسمع الأدلة والحجج التي تقدمها الأطراف المتعارضة ثم يقرر القضية على أساس الحقائق والقانون. تحكم القواعد الصارمة أنواع الأدلة التي يمكن أن يراعيها الباحثون عن الحقائق. نظريا ، يقوم واضعو الحقائق بإصدار أحكام مستنيرة ومحايدة لأن كل طرف لديه حافز للعثور على جميع الأدلة ذات الصلة وتقديم . أقوى الحجج الممكنة نيابة عن موقفه أو موقفه

Steps in Civil Litigation (case)

The U.S. litigation system is an adversary system: a neutral fact finder—a judge or jury—hears evidence and arguments that opposing sides present and then decides the case on the basis of the facts and law. Strict rules govern the types of evidence fact finders may consider. Theoretically, fact finders make informed and impartial rulings because each party has an incentive to find all relevant evidence and make the strongest possible arguments on behalf of her or his position.

ومع ذلك ، يشير منتقدو نظام الخصم إلى عدة عيوب: الوقت والمصروفات التي تتطلبها كل دعوى قضائية ، وقد يتسبب الضرر الذي قد يلحق بدعوى بعلاقة الأطراف المتنازعة ، والميزة غير العادلة لأولئك الذين يملكون الثروة والخبرة باستخدام نظام المحاكم

Critics of the adversary system, however, point out several drawbacks: the time and expense each lawsuit requires, the damage a suit may cause to the litigating parties' relationship, and the unfair advantage to those with wealth and experience using the court system.

المرحلة التحرسية

ننظم قواعد الإجراءات المدنية إجراءات الدعوى المدنية. تطبق القواعد الاتحادية للإجراءات المدنية في جميع المحاكم الفيدرالية. لكل ولاية مجموعة من القواعد الخاصة بها ، لكن معظم قوانين الدول تشبه إلى حد بعيد القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية. بالإضافة إلى ذلك ، عادة ما يكون لكل محكمة مجموعة خاصة بها من قواعد المحاكم المحلية

THE PRETRIAL STAGE

The rules of civil procedure govern civil case proceedings. The Federal Rules of Civil Procedure apply in all federal courts. Each state has its own set of rules, but most states' rules are very similar to the Federal Rules of Civil Procedure. In addition, each court usually has its own set of local court rules.

مفاوضات غير رسمية. عادة ما تكون المحاولة الأولية لحل نزاع العمل غير رسمية: نقاش أو تفاوض بين الأطراف لمحاولة إيجاد حل. إذا لم يتمكن الطرفان من حل نزاعهما ، فغالبًا ما يسعى أحد الطرفين للحصول على نصيحة المحامي. قد يتمكن المحامي والعميل معًا من حل النزاع بشكل غير رسمي مع الطرف الآخر

Informal Negotiations. The initial attempt to resolve a business dispute is usually informal: a discussion or negotiation among the parties to try to find a solution. If the parties are unable to resolve their dispute, one party often seeks an attorney's advice. Together, the attorney and client may be able to resolve the dispute informally with the other party.

المرافعات. المرحلة الرسمية الأولى من الدعوى القضائية هي مرحلة المرافعة. يبدأ محامي المدعي دعوى قضائية بتقديم شكوى في المحكمة المختصة. وتنص الشكوى على أسماء الأطراف في الدعوى ، والأساس لولاية المحكمة الموضوعية ، والحقائق التي يستند إليها المدعي في دعواه ، والإغاثة التي يطلبها المدعي. المرافعات تمنع المفاجآت في المحاكمة ؛ يسمحون للمحامين بإعداد الحجج لمواجهة مطالبات الطرف الآخد

Pleadings. The first formal stage of a lawsuit is the pleading stage. The plaintiff's attorney initiates a lawsuit by filing a complaint in the appropriate court. The complaint states the names of the parties to the action, the basis for the court's subject-matter jurisdiction, the facts on which the plaintiff bases his claim, and the relief the plaintiff seeks. The pleadings prevent surprises at trial; they allow attorneys to prepare arguments to counter the other side's claims.

خدمة العملية. وللحصول على الولاية القضائية على المدعى عليه واستيفاء الإجراءات القاتونية ، يجب على المحكمة إخطار المدعى عليه بالقضية المعلقة. تحدث خدمة العملية عندما يعطى المدعى عليه نسخة من الشكوى والاستدعاء من خادم عملية أو عن طريق بريد مصدق أو عادى

تشرح الشكوى أساس الدعوى إلى المدعى عليه. يخبر الاستدعاء المدعى عليه أنه في حالة عدم رده على الدعوى خلال فترة زمنية معينة ، فإن المدعي سيحصل على حكم تقصير. الحكم التقصير هو حكم لصالح المدعي يحدث عندما يخفق المدعى عليه في الرد على الشكوى وتزعم شكوى المدعى حقائق تدعم مثل هذا الحكم

Service of Process. To obtain in personam jurisdiction over a defendant and to satisfy due process, a court must notify the defendant of the pending lawsuit. Service of process occurs when the defendant is given a copy of the complaint and summons by a process server or by certified or ordinary mail.

The complaint explains the basis of the lawsuit to the defendant. The summons tells the defendant that if he or she does not respond to the lawsuit within a certain period of time, the plaintiff will receive a default judgment. A <u>default judgment</u> is a judgment in favor of the plaintiff that occurs when the defendant fails to answer the complaint and the plaintiff's complaint alleges facts that would support such a judgment.

رد المدعى عليه. يستجيب المدعى عليه للشكوى بإجابة. في هذه الوثيقة ، ينفي المدعى عليه أو يؤكد أو يدّعي عدم معرفة دقة ادعاءات المدعى يستخدم المدعى عليه دفاعًا مؤكدًا عندما تعترف إجابته بأن الحقائق الواردة في الشكوى دقيقة ، ولكنها تتضمن أيضًا حقائق إضافية تبرر تصرفات المدعى عليه وتوفر سببًا قانونيًا صحيحًا لرفض تقديم الإغاثة إلى المدعى. على سبيل المثال ، إذا رفعت امرأة دعوى قضائية على رجل بسبب قيامه بلكمها في وجهه ، فقد يدعي أنه ضربها فقط لأنها استهدفت مسدسًا له وهددته بإطلاق النار عليه. زعمه بأنه كان يتصرف دفاعًا عن النفس هو دفاع إيجابي

Defendant's Response. The defendant responds to the complaint with an <u>answer</u>. In this document, the defendant denies, affirms, or claims no knowledge of the accuracy of the plaintiff's allegations.

A defendant uses an affirmative defense when her or his answer admits that the facts contained in the complaint are accurate but also includes additional facts that justify the defendant's actions and provide a legally sound reason to deny relief to the plaintiff. For example, if a woman sued a man for battery because he punched her in the face, he might claim that he hit her only because she aimed a gun at him and threatened to shoot. His claim that he was acting in self-defense is an affirmative defense.

إذا كان المدعى عليه يخطط لرفع دفاع مؤكد ، فيجب عليه رفعه في إجابته لإعطاء المدعي إشعارًا مناسبًا. إذا لم يقدم دفاعاً إيجابياً في الإجابة ، فمن المرجح ألا يسمح القاضي له برفعه أثناء المحاكمة عند تلقي الشكوى ، إذا كان المدعى عليه يعتقد أنه على الرغم من صحة جميع ادعاءات المدعي الفعلية ، فإن القانون لا يخول المدعي لحكم موات ، يجوز للمدعى عليه تقديم طلب بفصله أو رفضه. (الطلب هو طلب من أحد الأطراف للمحكمة لفعل شيء ما ؛ وفي هذه الحالة ، يكون الطلب هو رفض الدعوى)

If the defendant plans to raise an affirmative defense, he must raise it in his answer to give the plaintiff adequate notice. If he fails to raise an affirmative defense in the answer, the judge will likely not allow him to raise it during the trial.

Upon receiving the complaint, if the defendant believes that even though all the plaintiff's factual allegations are true, the law does not entitle the plaintiff to a favorable judgment, the defendant may file a <u>motion to dismiss</u>, or demurrer. (A <u>motion</u> is a request by a party for the court to do something; in this instance, the request is to dismiss the case.)

الحركات التمهيدية. تحدد المرافعات المبكرة القضايا القانونية والوقائعية للقضية. بعد المرافعات ، يجوز للمدعي أو المدعى عليه تقديم طلب لإتمام القضية مبكراً أو إلغاء بعض الدعاوى أو اكتساب بعض المزايا. يجوز لأي حزب أن يحرك أو يطلب أن تفعل المحكمة أي شيء تقريباً يتعلق بالقضية. على سبيل المثال ، إذا قام المدعي برفع دعوى بشأن حقه في قطعة من الممتلكات ، فقد ينتقل من أن المحكمة تمنع المالك الحالى للأرض من بيعه. يجوز للمحاكم أو رفض مثل هذه الاقتراحات حسب تقديرها

وهناك اقتراحان أساسيان قبل المحاكمة هما اقتراح الحكم على المرافعات وحُكم بالحكم الموجز. وبمجرد أن يقوم الطرفان بتقديم المرافعات ، يمكن لأي من الطرفين تقديم طلب للحكم في المرافعات. الاقتراح هو طلب من المحكمة للنظر في أن جميع الحقائق في المرافعات صحيحة وتطبيق القانون على تلك الحقائق. تمنح المحكمة الاقتراح إذا وجدت ، بعد هذه العملية ، أن القرار المعقول الوحيد هو لصالح الطرف المتحرك

يمكن لأي من الطرفين تقديم طلب للحصول على حكم موجز بعد عملية الاكتشاف. ويؤكد الاقتراح أنه لا توجد أي نزاعات بين الواقعية ، وأنه إذا قام القاضي بتطبيق القانون على الوقائع غير المتنازع عليها ، فإن قرارها المعقول الوحيد سيكون لصالح الطرف المتحرك. والفرق بين هذا الاقتراح والمطالبة بالحكم على المرافعات هو أنه في طلب الحكم الموجز ، يجوز للطرف المتحرك أن يستخدم إقرارات مشفوعة بيمين (أقوال محلفين من الأطراف أو الشهود) ، والمستندات ذات الصلة ، والوثائق أو الاستجوابات (أجوبة الحزب المتأخرة) للاسئلة المكتوبة) لدعم حركته. يمنح القاضي الاقتراح إذا وجدت ، بعد فحص الأدلة ، أي نزاعات وقانعية

ومع ذلك ، إذا وجدت أي قضايا واقعية يختلف حولها الطرفان ، فإنها تنفى الاقتراح وترفع القضية إلى المحاكمة

Pretrial Motions. The early pleadings establish the legal and factual issues of the case. After the pleadings, the plaintiff or defendant may file a motion to conclude the case early, eliminate some claims, or gain some advantage. A party may move, or request, that the court do almost anything pertaining to the case. For example, if the plaintiff files a suit about the right to a piece of property, she may move that the court prohibit the current possessor of the land from selling it. Courts may grant or deny such motions at their discretion.

Two primary pretrial motions are a motion for judgment on the pleadings and a motion for summary judgment. Once the parties file the pleadings, either party can <u>file a motion for judgment on the pleadings</u>. The motion is a request for the court to consider that all the facts in the pleadings are true and to apply the law to those facts. The court grants the motion if, after this process, it finds that the only reasonable decision is in favor of the moving party.

Either party can file a motion for summary judgment after the discovery process. The motion asserts that no factual disputes exist and that if the judge applied the law to the undisputed facts, her only reasonable decision would be in favor of the moving party. The difference between this motion and a motion for judgment on the pleadings is that in a motion for summary judgment, the moving party may use affidavits (sworn statements from the parties or witnesses), relevant documents, and depositions or interrogatories (a party's sworn answers to written questions) to support his motion. The judge grants the motion if, after examining the evidence, she finds no factual disputes.

If, however, she finds any factual issues about which the parties disagree, she denies the motion and sends the case to trial.

اكتشاف. بعد تقديم المرافعات والحركات الأولية ، يجمع الطرفان المعلومات من بعضهما البعض من خلال الاكتشاف. تمكن عملية الاكتشاف الأطراف من معرفة الحقائق المحيطة بالقضية حتى لا يفاجأوا في قاعة المحكمة. ثلاثة أدوات اكتشاف مشتركة هي الاستجوابات ، وطلبات لانتاج الوثائق ، والوثائق

الاستجوابات هي أسئلة مكتوبة يرسلها أحد الطرفين إلى الآخر للإجابة تحت القسم. في كثير من الأحيان ، يرافق طلب الاعتراف ببعض الوقائع الاستجوابات وطلب القبول بالوقائع

Discovery. After filing the initial pleadings and motions, the parties gather information from each other through discovery. The <u>discovery</u> process enables the parties to learn about facts surrounding the case so that they are not surprised in the courtroom. Three common discovery tools are interrogatories, requests to produce documents, and depositions.

<u>Interrogatories</u> are written questions that one party sends to the other to answer under oath. Frequently, a request to admit certain facts accompanies interrogatories. Attorneys work with their clients to answer interrogatories and requested admissions of facts.

إن طلب تقديم مستندات (أو بنود أخرى) يجبر الطرف المقابل على إنتاج (تسليم) بعض المعلومات ما لم يكن مميزًا أو غير ذي صلة بالقضية. يجوز للأطراف أن تطلب وثانق مثل الصور الفوتو غرافية ، والعقود ، والتقديرات المكتوبة ، والسجلات الطبية ، والنماذج الضريبية ، وغيرها من المستندات الحكومية. في حالات الضرر ، يطلب المدعى عليه من المدعي بشكل متكرر تقديم تقرير الفحص العقلي .أو البدني

A <u>request to produce documents</u> (or other items) forces the opposing party to produce (turn over) certain information unless it is privileged or irrelevant to the case. Parties may request documents such as photographs, contracts, written estimates, medical records, tax forms, and other government documents. In tort cases, the defendant frequently asks the plaintiff to submit a mental- or physical-examination report.

وأخيراً ، يجوز للأطراف الحصول على شهادة من شاهد قبل المحاكمة من خلال الإيداع. في الإيداع ، يفحص المحامون الشاهد تحت القسم. يسجل أحد مراسلي المحكمة (السيناتور) كل كلمة يتحدث بها الشهود والمحامون. يتلقى كلا الطرفين نسخة من الشهادة في شكل وثيقة. وتوفر الإيداعات معلومات ويمكن أن تنشئ أيضاً تناقضات بين شهادة الشاهد عند الإيداع وشهادته في المحاكمة. إذا اكتشف أحد الأطراف عدم اتساق في شهادة أحد شهود الطرف الآخر ، فيمكنه أن يوجّه عدم الاتساق إلى انتباه الباحث عن الحقيقة لتقليل مصداقية الشاهد. قد يستخدم الطرفان أيضًا الإرسالات عندما يكون الشاهد مسنًا أو متحركًا أو مريضًا لدرجة أنه قد يكون غير متاح في وقت التجربة

Finally, the parties may obtain testimony from a witness before trial through a deposition. At a <u>deposition</u>, attorneys examine a witness under oath. A court reporter (stenographer) records every word the witnesses and attorneys speak. Both parties receive a copy of the testimony in document form. Depositions provide information and may also set up inconsistencies between a witness's testimony at the deposition and his testimony at trial. If a party discovers an inconsistency in the testimony of one of the other party's witnesses, she can bring the inconsistency to the fact finder's attention to diminish the witness's credibility. The parties may also use depositions when a witness is elderly, moving, or ill such that he may be unavailable at the time of the trial.

مؤتمر ما قبل المحاكمة. مؤتمر ما قبل المحاكمة يسبق المحاكمة. مؤتمر ما قبل المحاكمة هو اجتماع غير رسمي للقاضي مع المحامين الذين يمثلون الأطراف. خلال هذا المؤتمر ، يحاول الطرفان تضييق القضايا القانونية والوقائعية وربما التوصل إلى تسوية. إذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى تسوية ، يناقش المحامون والقاضي التفاصيل الإدارية للمحاكمة: طولها وشهودها وأي أحكام سابقة على الوقائع أو قانون يتفق عليه الطرفان

Pretrial Conference. A pretrial conference precedes the trial. A pretrial conference is an informal meeting of the judge with the attorneys representing the parties. During this conference, the parties try to narrow the legal and factual issues and possibly work out a settlement. If the parties cannot reach a settlement, the attorneys and the judge discuss the administrative details of the trial: its length, witnesses, and any pretrial stipulations of fact or law to which the parties agree.

المحاكمة

اختيار لجنة التحكيم. وتبدأ عملية اختيار هيئة المحلفين عندما يختار كاتب المحاكم عشوائياً عدداً من المحلفين المحتملين من المواطنين ضمن اختصاص المحكمة. حالما يبلغ المحلفون المحتملين عن واجب هيئة المحلفين، تبدأ عملية اختيار هيئة المحلفين. تقوم عملية المراجعة الصعبة باختيار المحلفين الذين سيقررون القضية، بالإضافة إلى اثنين أو ثلاثة "محلفين مناوبين" الذين سيراقبون المحاكمة. وسيكونون متاحين لاستبدال أي محلف، ولأسباب مشروعة، يجب أن يترك واجب هيئة المحلفين قبل انتهاء المحاكمة

أثناء المحاكمة ، يتساءل القاضي و / أو المحامون عن المحلفين المحتملين لتحديد ما إذا كانوا قادرين على تقديم رأي غير متحيز في القضية. إذا كان رد محلف محتمل على سؤال يشير إلى أنه قد يكون متحيزًا ، إما أن يطعن المحامي أو يطلب من المحكمة إزالة ذلك المحلف المحتمل "من أجل القضية". على سبيل المثال ، يمكن للمحامي أن يتحدى سببًا محلفًا محتملاً كان رفيقه في الغرفة من المدعى عليه. في معظم الولايات ، كل طرف لديه عدد معين من التحديات القطعية. هذه التحديات القطعية تسمح للطرف بالطعن في عدد معين من المحلفين المحتملين دون إبداء سبب

THE TRIAL

Jury Selection. The jury selection process begins when the clerk of the courts randomly selects a number of potential jurors from the citizens within the court's jurisdiction. Once the potential jurors have reported for jury duty, the <u>voir dire</u>, or jury selection, process begins. The voir dire process selects the jurors who will decide the case, as well as two or three "alternate jurors" who will watch the trial and be available to replace any juror who, for some legitimate reason, must leave jury duty before the trial ends.

During voir dire, the judge and/or attorneys question potential jurors to determine whether they are able to render an unbiased opinion in the case. If a potential juror's response to a question indicates that she or he may be biased, either attorney may challenge, or ask the court to remove, that potential juror "for cause." For example, a lawyer could challenge for cause a potential juror who was a college roommate of the defendant. In most states, each party has a certain number of peremptory challenges. These peremptory challenges allow a party to challenge a certain number of potential jurors without giving a reason.

البيانات الافتتاحية. وبمجرد أن يكون المحامون قد وضعوا أو اختاروا هيئة محلفين ، تبدأ القضية ببيانات افتتاحية. يشرح محامي كل طرف للقاضي ولجنة المحلفين الحقائق التي ينوي إثباتها ، الاستنتاجات القانونية التي تؤدي إليها هذه الحقائق ، وكيف ينبغي لمكتشف الحقائق أن يقرر القضية بناء على تلك الحقائق

Opening Statements. Once the attorneys have impaneled, or selected, a jury, the case begins with opening statements. Each party's attorney explains to the judge and jury which facts he or she intends to prove, the legal conclusions to which these facts lead, and how the fact finder should decide the case based on those facts.

دراسة الشهود وتقديم الأدلة. وبعد الإدلاء بالبيانات الافتتاحية ، يقدم المدعي والمدعى عليه ، بدورهما ، قضيتيهما الرئيسيتين عن طريق فحص الشهود وتقديم الأدلة. يقع على عاتق المدعي عبء إثبات الحالة ، مما يعني أنه إذا لم يقدم أي من الطرفين حالة مقنعة ، فيجب على القائم ببحث الحقائق أن يحكم لصالح المدعى عليه. وهكذا ، تعرض المدعية قضيتها أولاً

الإجراء لكل شاهد هو نفسه. أولاً ، يشكك محام المدعي في الشاهد في الفحص المباشر. يطلب محامي المدعي من الشهود الأسئلة لاستنباط الحقائق التي تدعم القضية الرئيسية للمدعي. يجب أن تتعلق الأسئلة بالأمور التي يكون للشاهد معرفة مباشرة بها. لا يمكن للمحامين الحصول على "إشاعات" من الشهود. الإشاعات هي شهادة حول ما سمعه الشاهد من قول شخص آخر. الإشاعات غير مسموح بها لأن المحامي المعارض لا يمكنه سؤال الشخص الذي أدلى بالبيان الأصلى لتحديد صحة البيان

كما تحظر قواعد الإثبات الفيدرالية على المحامين طرح الأسئلة الرئيسية. الأسئلة الرئيسية هي الأسئلة التي تنطوي على إجابة محددة. على سبيل المثال ، لا يمكن للمحامي أن يسأل أحد الشهود: "هل حضر المدعى عليه إلى مكتبك ويطلب منك شراء أسهم منه؟" بدلاً من ذلك "، يجب على المحامين طرح أسئلة مثل: "متى واجهت المدعى عليه أولاً؟ بعد الفحص المباشر ، يجوز للمحامي المعارض أن يستجوب الشاهد. بيد أن المحامي المعارض قد يطرح أسئلة تتعلق بالفحص المباشر للشاهد. على الاستجواب ، يمكن للمحامين طرح الأسئلة الرائدة. يحاول المحامون إظهار تناقضات في شهادة الشاهد ، ويلقي ظلالاً من الشك على ادعاءات قضية المدعى ، ويستنبطون المعلومات لدعم قضية المدعى عليه

بعد الاستجواب ، يجوز لمحامي المدعي إجراء فحص إعادة توجيه ، وهو سلسلة من الأسئلة لإصلاح الضرر الذي أحدثه الاستجواب. وبناءً على تقدير القاضي ، أمام المحامي المعارض فرصة لإعادة عبور الشاهد لاستجواب شهادته بشأن إعادة توجيه الفحص. يتبع الطرفان هذا الإجراء لكل من شهود المدعى

مباشرة بعد تقديم المدعي لقضيتها ، قد ينتقل المدعى عليه للحصول على حكم موجه. هذا الطلب هو طلب للمحكمة لتوجيه حكم للمدعى عليه لأنه حتى إذا قبلت هيئة المحلفين جميع الأدلة والشهادات التي قدمها المدعي على أنها صحيحة ، فإن هيئة المحلفين لن يكون لها أساس قانوني لاتخاذ قرار لصالح المدعي. يشير نظام المحاكم الفدرالي إلى طلب للحصول على حكم موجه كطلب للحكم كمسألة قانونية. فادراً ما تمنح المحاكم خكماً لحكم موجه لأن المدعين يقدمون دائماً على الأقل بعض الأدلة لدعم كل عنصر من عناصر قضية الفعل فلاراً ما تمنح المحاكم خكماً لحكم موجه لأن المدعين يقدمون دائماً على الأقل بعض الأدلة لدعم كل عنصر من عناصر قضية الفعل

The Examination of Witnesses and Presentation of Evidence. Following opening statements, the plaintiff and defendant, in turn, present their cases-in-chief by examining witnesses and presenting evidence. The plaintiff has the burden of proving the case, meaning that if neither side presents a convincing case, the fact finder must rule in favor of the defendant. Thus, the plaintiff presents her case first.

The procedure for each witness is the same. First, the plaintiff's attorney questions the witness in direct examination. The plaintiff's attorney asks the witness questions to elicit facts that support the plaintiff's case-in-chief. Questions must relate to matters about which the witness has direct knowledge. Attorneys cannot elicit "hearsay" from the witnesses. <u>Hearsay</u> is testimony about what a witness heard another person say. Hearsay is impermissible because the opposing attorney cannot question the person who made the original statement to determine the statement's veracity.

The federal rules of evidence also prohibit attorneys from asking leading questions. Leading questions are questions that imply a specific answer. For example, an attorney cannot ask a witness, "Did the defendant come to your office and ask you to purchase stock from him?" Instead, attorneys must ask questions such as, "When did you first encounter the defendant?"

After direct examination, opposing counsel may cross-examine the witness. Opposing counsel, however, may ask only questions related to the witness's direct examination. On cross-examination, attorneys can ask leading questions. Attorneys try to show inconsistencies in the witness's testimony, cast doubt on the claims of the plaintiff's case, and elicit information to support the defendant's case.

After cross-examination, the plaintiff's attorney may conduct a redirect examination, a series of questions to repair damage done by the cross-examination. At the judge's discretion, opposing counsel has an opportunity to re-cross the witness to question his testimony on redirect examination. The parties follow this procedure for each of the plaintiff's witnesses.

Immediately following the plaintiff's presentation of her case, the defendant may move for a directed verdict. This motion is a request for the court to direct a verdict for the defendant because even if the jury accepted all the evidence and testimony presented by the plaintiff as true, the jury would still have no legal basis for a decision in favor of the plaintiff. The federal court system refers to a motion for a directed verdict as a motion for a judgment as a matter of law. Courts rarely grant motions for a directed verdict because plaintiffs almost always present at least some evidence to support each element of the cause of action.

إغلاق الحجج. بعد قضية المدعى عليه ، يقدم المحامون الحجج الختامية. في الحجة الختامية ، يلخص كل محامي الأدلة من المحاكمة بطريقة تتسق مع حالة موكله. يقدم محامي المدعي حجة الختام أولاً ، يتبعها محامي المدعى عليه ، ويكون للمدعي خيار تقديم طعن في الحجة الختامية للمدعى عليه Closing Arguments. After the defendant's case, the attorneys present closing arguments. In the closing argument, each attorney summarizes evidence from the trial in a manner consistent with his or her client's case. The plaintiff's attorney presents her closing argument first, followed by the defendant's attorney, and the plaintiff has the option to present a rebuttal of the defendant's closing argument.

تعليمات لجنة التحكيم. في محاكمة أمام هيئة محلفين ، "يتهم القاضي هيئة المحلفين" بتوجيه المحلفين إلى الكيفية التي يطبق بها القانون على وقائع القضية. يقدم محامو الطرفان بيانات إلى القاضي يشرح فيها كيفية تصديقه على هيئة المحلفين. عادة ما تكون تعليمات القاضي مزيجًا من اقتراحات الطرفين

تتطلب الأنواع المختلفة من الحالات معايير مختلفة من الإثبات. في معظم القضايا المدنية ، يجب على المدعي أن يثبت قضيته من خلال رجحان الأدلة ؛ بعبارة أخرى ، يجب أن توضح أن ادعاءها أكثر احتمالًا من مطالبة المدعى عليه. في بعض القضايا المدنية ، لا سيما القضايا التي تنطوي على الاحتيال أو العقود الشفوية ، يجب على المدعى إثبات قضيته من خلال أدلة واضحة ومقنعة ، وهو معيار أعلى من الإثبات. القضايا الجنائية لديها عبء إثبات أعلى: يجب أن يثبت الادعاء قضيته دون شك معقول

Jury Instructions. In a jury trial, the judge "charges the jury" by instructing the jurors how the law applies to the facts of the case. Both sides' attorneys submit statements to the judge explaining how they believe he should charge the jury. The judge's instructions are usually a combination of both sides' suggestions.

Different types of cases require different standards of proof. In most civil cases, the plaintiff must prove her case by a preponderance of the evidence; in other words, she must show that her claim is more likely to be true than the defendant's claim. In some civil cases, particularly cases involving fraud or oral contracts, the plaintiff must prove her case by clear and convincing evidence, a higher standard of proof. Criminal cases have an even higher burden of proof: The prosecution must prove its case beyond a reasonable doubt.

مذكرة مابعد المحاكمة. يمكن للطرف الخاسر أيضا تقديم طلب للحصول على محاكمة جديدة. لا يمنح القضاة التماسات لمحاكمة جديدة إلا إذا كانوا يعتقدون أن قرار هيئة المحلفين كان خاطئًا بشكل واضح ولكنهم غير متأكدين من أنه كان من الواجب بالضرورة أن يكون الطرف الآخر قد فاز بالقضية. غالبًا ما يمنح القاضي طلبًا لإجراء محاكمة جديدة عندما يكتشف الطرفان أدلة جديدة ، أو عندما يصدر القاضي حكمًا خاطئًا ، أو عندما يكون سوء السلوك أثناء المحاكمة قد منع هيئة المحلفين من الوصول إلى قرار عادل

Posttrial Motions. The losing party can also file a motion for a new trial. Judges grant motions for a new trial only if they believe the jury's decision was clearly erroneous but they are not sure that the other side should necessarily have won the case. A judge often grants a motion for a new trial when the parties discover new evidence, when the judge made an erroneous ruling, or when misconduct during the trial may have prevented the jury from reaching a fair decision.

اجراء الاستئناف

يجوز لأي من الطرفين الطعن في قرار القاضي بشأن طلبات ما بعد الانتخابات أو على حكمها النهائي. في بعض الأحيان ، يستأنف الطرفان نفس القرار. على سبيل المثال ، إذا منحت هيئة المحلفين المدعي مبلغ ١٠٠٠٠ دولار كتعويض ، فيجوز للمدعي والمتهم أن يستأنفا مبلغ الحكم. ومع ذلك ، فإن محاكم الاستئناف لا تعكس سوى واحد من كل ١٠ قرارات من محاكم الاستئناف بشأن الاستئناف

ولكي يكون الطرف الخاسر مؤهلاً للاستنناف ، يجب عليه أن يجادل بأن خطأً قانونياً ضارياً حدث أثناء المحاكمة. إن خطأ القانون المجحف هو خطأ كبير لدرجة أنه من المحتمل أن يؤثر على نتيجة القضية. على سبيل المثال ، يمكن أن يحدث خطأ ضار إذا اعترف القاضي على نحو غير صحيح بادلة سماعية سمحت للمدعي بإثبات عنصر في قضيتها

للطعن في القضية ، يقدم محامي الطرف المستأنف (المستأنف) إشعارًا بالاستنناف مع كاتب المحكمة الابتدائية في وقت محدد. بعد ذلك يقوم الكاتب بتحويل سجل الاستنناف إلى محكمة الاستنناف. يحتوي سجل الاستنناف عادة على عدد من البنود: المرافعات ، نسخة تجريبية ، نسخة من أحكام القاضي على حركات الأطراف ، حجج المحامين ، تعليمات المحلفين ، حكم هيئة المحلفين . حركات ما بعد الحرب ، وأمر الحكم

ثم يقدم المستأنف ملفًا موجرًا أو كتابيًا مع المحكمة. يوجّه مقدمي الطعون موجزات لشرح سبب كون الحكم في المحكمة الأدنى خطأ ولماذا ملفات موجز الإجابة. قد يقوم المستأنف بعد (appellee) يجب على محكمة الاستنناف عكسه. المحامي للحزب الذي فاز في المحكمة الدنيا ذلك بتقديم ملخص الرد ردًا على موجز التطبيق. عموما ، ومع ذلك ، لا تقدم مقدمي الطعون ملخصات الرد

APPELLATE PROCEDURE

Either party may appeal the judge's decision on posttrial motions or on her or his final judgment. Sometimes, both parties appeal the same decision. For example, if a jury awarded the plaintiff \$10,000 in damages, the plaintiff and the defendant may both appeal the amount of the judgment. Appellate courts, however, reverse only about 1 out of every 10 trial court decisions on appeal.

To be eligible for appeal, the losing party must argue that a prejudicial error of law occurred during the trial. A <u>prejudicial error of law</u> is a mistake so significant that it likely affected the outcome of the case. For example, a prejudicial error could occur if the judge improperly admitted hearsay evidence that allowed the plaintiff to prove an element of her case.

To appeal a case, the attorney for the appealing party (the appellant) files a notice of appeal with the clerk of the trial court within a prescribed time. The clerk then forwards the record of appeal to the appeals court.

The record of appeal typically contains a number of items: the pleadings, a trial transcript, copies of the trial exhibits, copies of the judge's rulings on the parties' motions, the attorneys' arguments, jury instructions, the jury's verdict, posttrial motions, and the judgment order.

The appellant then files a brief, or written argument, with the court. Appellants file briefs to explain why the judgment in the lower court was erroneous and why the appeals court should reverse it. The attorney for the party who won in the lower court (the appellee) files an answering brief. The appellant may then file a reply brief in response to the appellee's brief. Generally, however, appellants do not file reply briefs.

Summary of Key Topics

In personam jurisdiction is the power of a court to render a
decision affecting a person's legal rights. Subject-matter
jurisdiction is the power of a court to render a decision in a
particular type of case. The three forms of subject-matter
jurisdiction are state, exclusive federal, and concurrent.
Venue is the geographic location of the trial.
The U.S. has two parallel court structures: the state and federal
systems. The federal structure has district courts (trial courts),
circuit courts of appeal, and the U.S. Supreme Court. The state
court structure varies by state, but generally includes courts of
common pleas (trial courts), state courts of appeal, and a state
supreme court.
Standing: For a person to have the legal right to file a case, the
outcome of the case must personally affect that person.
Case or controversy: There must be an issue before the court that
a judicial decision is capable of resolving. Parties cannot ask the
judge for an "advisory opinion."
Ripeness: The case cannot be moot; it must be ready for a
decision to be made.
The stages of a civil trial include the pretrial, trial, posttrial, and
appellate stages.
Pretrial includes consultation with attorneys, pleadings, the
discovery process, and the pretrial conference.
The trial begins with jury selection, followed by opening
statements, the plaintiff's case, the defendant's
case, closing arguments, jury instructions, jury deliberations, the
jury's verdict, and the judgment.
After the trial, parties may file posttrial motions.
The parties may then file appeals to the appropriate appellate
court and, in some cases, to the U.S. Supreme Court.